



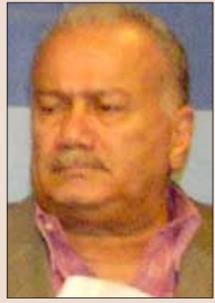
### رى الـ «28» لتأسيسه

# مع التحولات الوطنية

■ وضمن أعمال الندوة قدم الأستاذ عبدالله أحمد غانم عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة السياسية ورقة عمل مهمة بعنوان «التطورات السياسية والديمقراطية في ظل التعددية الحزبية... استعرض فيها عدداً من المحطات التاريخية للمؤتمر..»

## أ. عبدالله غانم: على المؤتمرين أن يعيدوا قراءة الميثاق الوطني

**بعد ثمانية سنوات**  
وتسرق السياسية للمؤتمر إلى الأهمية التي مثلها إقرار الميثاق الوطني وتأسيس المؤتمر قائلًا: على مستوى الشرط الشكلي من الوطن ساقف لم يكن هناك فرق محدد وواضح للعمل الوطني ولكن عندما وجد هذا الفكر- أي الميثاق- استطاع العمل الوطني أن يخطو خطوات سريعة وسنارة دليل أنه بعد (٨) سنوات بالضبط من صدور الميثاق الوطني قامت الوحدة اليمنية. قائلًا: وفي هذا الطريق كانت هناك خطوات كثيرة تؤدي إلى هذا الاتجاه، وكان الميثاق الوطني علامة فارقة في مسيرة العمل الوطني بما في ذلك اهتمامه بالمشكلات المدنية التي تص على الميثاق في أكثر من مكان.



غانم

وكانت أهمية الميثاق الوطني وشموليته وما تضمنه من رؤى ورسم سياسيات مستقبلية، كما اعتبره أفضل وثيقة سياسية يمنية حتى الآن، وقال: لم توجد وثيقة سياسية بمستوى الميثاق الوطني وبمستوى شموليته من حيث التحليل التاريخي والم حيث تحديد الأولويات والواجبات الوطنية وكذا من حيث رسم رؤى مستقبلية بتجاهين: رؤى مستقبلية لتكوين الدولة وعلاقة السلطات المركزية فيها مع السلطات المحلية، وكذلك رسم آفاق المستقبل للدولة اليمنية الحديثة. كما حدد الأستاذ غانم في ورقته أهم المشكلات التي واجهت وتواجه المؤتمرين وهي إيماننا بإعادة قراءة الميثاق الوطني وإعادة تعمله معانيه لكل الأحزاب السياسية الوطنية، وغير أن الأحزاب لم تتنبه لهذا المقترح الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن هذا المقترح ما زال يملك مصداقية ويمكح حيوية بأن يكون الميثاق الوطني ميثاقاً لكل القوى السياسية في اليمن.

**حيوية نصوصه**  
أما عن أهمية مفاهيم الميثاق الوطني إلى جانب المفاهيم النظرية فتتم في حيوية نصوصه ومضامينه فيما يتعلق ببناء الدولة الحديثة، لأن من يتأمل في مضامينه فيما يتعلق بعلاقة السلطة المركزية بالسلطة المحلية- وهو ما يناقش اليوم وما تجري عليه الدراسات وما يجري عليه جزء من التعديل الدستوري- يجد أن الميثاق الوطني نظم العلاقة بين السلطة المركزية والمحلية بطريقة مبدعة وأفضل مما تتصه عليه قوانين العمل أكبر من صفوف الأحزاب الأخرى، لكن الترويج لم يكن كافياً للميثاق الوطني بحيث يمكن أن يقدم كوثيقة وطنية عامة، لهذا السبب نرى في موضوع التنظيم السياسي الموحد، ولولا اعتمادنا على الميثاق الوطني لتجاوزنا المراحل والمشكلات الراهنة.

**الميثاق**  
ودعا الأستاذ غانم إلى أن يعيدوا الصل القيادي فيه إلى أن يعيدوا التأمل وقراءة الميثاق الوطني لكي يتأكدوا أن لديهم أفضل وثيقة سياسية حتى الآن، ولكي يتأكدوا أيضاً أن لديهم أفضل تنظيم سياسي تقدمي وحدوي على الساحة الوطنية، يمتلك من الأسس والامكانات ما يؤهله لقيادة جبهة الشعب اليمني بعد أن حقق الوحدة اليمنية ونجح في الدفاع عنها وقادر على أن يحقق المزيد من الأهداف المشروعة لأبناء الشعب اليمني.

والتعددية السياسية والحزبية العنيفة فإن المؤتمر الشعبي العام لا يتعامل بانتقائية مع هذه المنظمات فرغم علاقته التعاونية والتشبيكية مع عدد كبير منها وتقديم الدعم والمساعدة لها ضمن حدود وظيفته كتنظيم سياسي، فإنه يتعاطى مع كافة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وفقاً للقوانين المنظمة لعملها وأنشطتها والتي تو إلى تطوير بعض القوانين التي كان معمولاً بها قبل إعادة تحقيق الوحدة وصدور قوانين جديدة فرضتها التطورات والمعطيات في واقع المجتمع المدني، حيث كان للمؤتمر الشعبي العام دور بارز في إصدار كل هذه القوانين وبمشاركة كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

**معايير وطنية**  
وخلص الأستاذ الهدهادي في ورقته إلى أن حكومات المؤتمر المتعاقبة لم تنفذ رؤية سياسية للمؤتمر تجاه المنظمات وإنما تمنحها الدعم والرعاية وتذلل الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام أنشطتها وتتعامل معها وفقاً للقوانين الناظمة ذات الصلة بهذه الأنشطة، وهي قوانين حددت معايير وطنية لتقديم الدعم لآلية منظمة بما يضمن استمرار نجاح منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها التكاملي مع الحكومة في التنمية الشاملة، وطبقاً لالتزام الحكومة بتنفيذ تلك القوانين والأخذ بتلك المعايير فإنها تدعم منظمات عدة لس المؤتمر الشعبي العام علاقة تعاون وتنسيق معها وإنما تخصص هذه المنظمات لتأثير أحزاب وتنظيمات سياسية أخرى.

مؤكد أن واقع الحياة السياسية الجديدة، والأخذ بالنهج الديمقراطي وخيار التعددية السياسية قد طرح مشكلات جديدة تتعلق باستكمال البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وتطوير التشريعات وتمكينها من أداء نشاطها التخصصي بكفاءة واقتدار وتعزيز البيئة الملائمة لنموها وإزدهارها وتعزيز التنافس وحياتها من الانحراف بها عن أداء الأدوار الأساسية التي أنشئت من أجلها وأن يتم التأكيد فلا وعمل على استقلاليته وأن يتعد الأحزاب عن محاولة احتوائها.

وإحتمت ورقته بالقول: وإذا ما تحقق هذا فإن علاقة الأحزاب بها بما في ذلك علاقة المؤتمر مستحدي بصورة أكثر وضوحاً وستستلزم المنظمات من أن تلعب دوراً ريادياً في العمل الجماهيري وبالتالي في العمل الوطني بشكل عام.

□ أما الورقة التي قدمها استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء الدكتور عبد الحكيم الشرجبي التي تحدث فيها عن جهود الحكومة ودعمها لمنظمات المجتمع المدني في البرنامج الانتخابي لفرمان رئيس الجمهورية وكذا برامج حكومات المؤتمر الشعبي العام، حيث أكد أن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- يعكس تطلعات المجتمع اليمني للفترة الرئاسية القادمة وتحديد مسار النمو الاقتصادي والاجتماعي واتجاهاته.

وقال: يركز البرنامج على عدد من الأولويات أهمها تحقيق تحسن مضطرب في معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة مع تفعيل منظومة الحكم الجيد وتوسع دائرة المشاركة في التنمية ويشمل هذا التركيز أيضاً تحقيق التعبئة للواردات واستنهاض الطاقات المادية والبشرية المتاحة.

موضحاً أن البرنامج في الوقت ذاته منبثق من الثوابت الوطنية ومبادئ الدستور، مستوحى توجهاته أيضاً من الجديد والتطوير والتحديث حيث يتوخى الانتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة من البناء والتنمية والتميز والتغيير نحو الأفضل.

وفيما يخص توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين ومكافحة الفقر في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية قال استاذ علم الاجتماع: يركز البرنامج على زيادة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي ومن كافة المحافظات، زيادة الإعانات النقدية المقدمة للمستفيدين، تأهيل وتدريب الأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي على حرف ومهن جديدة، توفير فروع بيضاء للفقراء والمستفيدين، إيجاباً برامج موجهة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وذلك من خلال افتتاح وتشغيل فئات للأطفال وإنشاء مراكز التدخل المبكر للإعاقات واستحداث تخصصات مدررة للذلل، وكذا إنشاء مراكز ومعارض متنقلة لعرض منتجات الجمعيات وزيادة فعالية المشاركة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

**تحفيز الجمعيات**  
بعد ذلك تم استعراض ما ركز عليه البرنامج الاجتماعي لفخامة الرئيس في عدد من الجوانب الإيجابية ومنها مجال محاربة البطالة والفقر وتوفير فرص العمل للشباب والبالغين في جانب استكمال إنشاء بنك الأمل للفقراء بالقرض الأصغر، وذلك من خلال تحفيز الجمعيات الأهلية وتشجيعها للعمل في مجال الأيتام وإنشاء مكاتب للحماية الاجتماعية و الرعاية اللاحقة للأحداث في المدن الرئيسية.

كما أعطى البرنامج مسألة إدراج المهتمين اهتماماً كبيراً، وفي هذا السياق يقول الدكتور الشرجبي: تحسين أحوال المهتمين المعيشية من خلال تأهيل وإعادة تأهيل الأطفال المهتمين والإقامة بمقوى الطفل وتوفير الرعاية لهم واستكمال إنشاء دور رعاية الأحداث في المحافظات وتشغيل مراكز كاشفة وتنشيط والتوسع في مشروعات ومج المرأة في التنمية وغيرها.

**دعم الجمعيات**  
وفيما يخص القوائم المتعلقة بالعمل الأهلي، فقد أولاهما الرئيس الانتخابي الرئاسي اهتماماً - ووفق ما جاء في ورقة الدكتور الشرجبي - اشتمل على عدد من الإجراءات أهمها تعديل القوانين المتعلقة بالعمل الأهلي والتعاوني وبما يتواءم وروح العصر، بالإضافة إلى دعم الدولة للجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجالات أخرى، والمتمثل بالدعم المالي السنوي الذي تقدمه عبر وزارة الشؤون الاجتماعية وكذا تطبيق مبدأ اللامركزية في الأشراف والتشجيع والمناخبة لقضايا العمل الأهلي وتعزيز التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوسيع قاعدة المبادرات وإنشاء الصناديق والمؤسسات الاجتماعية وتوجيه المؤسسات الأكاديمية للاستجابة للأنشطة الأهلية وتقديم الدعم الفني، إلى جانب إقامة البرامج والدورات التدريبية والأنشطة والتوعية لكادر العمل الأهلي.

وحول موضوع حقوق الإنسان وصيانة الحريات وما تضمنته برنامج الحكومة حيال ذلك أكدت ورقة الدكتور الشرجبي على أهمية هذا الجانب، حيث جاء فيها: لعل ما تضمنته برنامج الحكومة حيال ذلك يؤكد أن هناك تغيراً وتطوراً مستمراً في رؤية الحكومة للمفاهيم والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان بغض النظر عن العوامل العارضة التي قد تشكل عوائق أمام قيام الحكومة بتنفيذ ما ورد في برنامجها بشكل حرثي وكامل كونها عوامل مشتركة في خلقها جهات عدة.

مشيراً إلى أنه يمكن التأكيد في هذا السياق على حصول تطور نوعي في رؤية الحكومة لمفاهيم حقوق الإنسان. وقد اختتم استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء ورقته بالحديث عن جهود الحكومة في دعم منظمات المجتمع المدني في عدة مجالات ومنها مجال المرأة والطفل، مشيراً إلى أن عدد المنظمات المدنية العاملة في مجال المرأة والطفل وصل في عام ٢٠٠٩م إلى أكثر من (٥٥٤) منظمة نسوية وأكثر من (١٥٠) منظمة معنية برعاية الطفولة... إلى جانب عمل الحكومة على تغيير وتعديل بعض القوانين التمييزية ضد المرأة وصلت إلى (٥٧) قانوناً تحتوي على مواد تمييزية، أهمها حق المرأة المتزوجة بأجنبي في حصول أبنائها على الجنسية وغيرها من التعديلات.



## الدكتور الأصبحي: الميثاق استوعب أهمية دور المجتمع المدني

### د. الشرجبي: جهود حكومات المؤتمر في تنمية المجتمع المدني

مؤكد أن المؤتمر نظر إلى المنظمات الجماهيرية، في أدبياته كروافد له، وهذا- كما قال الأستاذ الهدهادي- لا يعني المساس باستقلالية أدائها المهني النقابي، أو التدخل في شؤونها بأي شكل من الأشكال، وأضاف: كما تم استحداث دائرة في المؤتمر مهمتها الإشراف على المنظمات وتنظيمها وتوجيهها، وتنقسم هذه الدائرة إلى أقسام متخصصة منها قسم المنظمات الداخلية، وقسم المنظمات الخارجية، وقسم المنظمات الداخلية على سبيل المثال عدد من القطاعات منها القطاع الطلابي والشبابي وقطاع المرأة، ومن خلال هذه الدائرة تم التواصل بين المؤتمر وبين المنظمات الجماهيرية، ومدت المنظمات بأدبيات ووثائق المؤتمر ونظمت لقاءات مشتركة مع قيادات المنظمة، وقدم لها الدعم اللازم، ونظمت معها الفعاليات ونظمت لقاءات خاصة في المناسبات الوطنية، كما نظمت معها دورات تأهيلية لإعداد الكوادر القيادية لهذه المنظمات وتم استيعاب عدد كبير من قياداتها ضمن تكوينات المؤتمر التنظيمية، حيث اكتسبت القيادات صفة العضوية في المؤتمر بقرارات صادرة عن قيادته، وفي بعض المنظمات مثل الجاس المحلية للتطوير والتعاوني اعتبر العضو القيادي المنتخب فيها عضواً في المؤتمر الشعبي العام بصورة تلقائية.

**انجاز الوحدة**  
أما المرحلة الثانية لعلاقة المؤتمر بالمنظمات فليخصها الهدهادي في دور المنظمات الجماهيرية في جهود إعادة تحقيق الوحدة حيث يؤكد الدور المتميز للمنظمات الجماهيرية في تعزيز مسيرة الوحدة اليمنية فقد صاغ ضغط جماهيري للدفع بالخطوات الوحدوية قديماً والتسريع بإنجاز الوحدة، وقد برز ذلك جلياً من خلال ما شهدته العبيد من المنظمات الجماهيرية والإبداعية من خطوات توحيد جهود ورؤى تلك المنظمات والدفع بها نحو مزيد من النفاذ مع الخطوات الوحدوية، مما ساهم في انتصار إرادة الديمقراطية في نشأت وحدة قبل المباحث بين التنظيمات في الشطرين لإعادة تحقيق الوحدة مثل: اتحاد الأدياء والكتائب اليمنية، والجمعية اليمنية للتاريخ والأثار، والاتحادات الطلابية في الخارج، وتابع قائلًا: وقد تشكلت قبل قيام الوحدة الجباركة لجنة تنسيق عليا للمنظمات الجماهيرية كانت مهمتها توحيد جهود ورؤى تلك المنظمات والمشاركة الإيجابية في عملية التعميم وتكامل الأوراما في الجهود الرسمية فقد تضمنت قاعدة المشاركة الشعبية في عملية التعميم، العمل بتأكيد الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات برنامج العمل السياسي للمؤتمر بالتعاون مع كافة القوى الوطنية، ومن خلال هذه المؤسسات المدنية، حدث ركن البرنامج على تعزيز أوجه الشراكة معها وإزالة العوائق التي تعترض سير نشاطها والإرتقاء بدورها متمكن من ممارسة مهامها بوصفها شريكاً رئيسياً في تحديد احتياجات التنمية وتشجيع مشاركتها في رسم السياسات العامة ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج.

وأضاف: واكتسبت العلاقة بين المؤتمر الشعبي والمنظمات الجماهيرية في مرحلة ما بعد الوحدة و في ظل التعددية السياسية والحزبية طابعاً جديداً استجوع مع واقع الحياة السياسية الجديدة في البلاد، فقد كان الاتجاه الذي اتسمت به الحركة الجماهيرية بعد

الوحدة يسير نحو وحدة المنظمات الجماهيرية التي كانت قائمة في الشطرين، وتشكيل منظمات موحدة كجزء من العملية التوحيدية للوطن. ويؤكد رئيس دائرة المنظمات بالمؤتمر أن حزبه واصل جهوده في تعزيز دور المنظمات وقام بدعم الفعاليات الثقافية والنشاطات العامة والندوات والمؤتمرات التي تعقيها المنظمات الجماهيرية بصورة عامة، كما ساهم المؤتمر في تعزيز دور أعضائه في قيادات الاتحادات والقطاعات المهنية وسبل لهم الإسهام في المؤتمرات والفعاليات التي تقامها المنظمات المحافظة على المستويين القومي والوطني، وقد تلقت علاقة المؤتمر بالمنظمات الجماهيرية تتخذ طابعاً من التعاون والرعاية والتوجيه والدعم بكل أشكاله وأنواعه لها حتى تتمكن من النهوض بواجباتها بصورة عملية، وقد كان من شأن ذلك تحفيز هذه الأنشطة على التفاعل والنشاط المحموظ، من خلال المشاركة في إحياء الفعاليات والأنشطة الثقافية المتصلة بالنشاط العام، وقد أثمرت ما دفعه بنشاطاتها وتطور العلاقة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المؤتمر الشعبي من جهة أخرى.

ويوضح الأستاذ الهدهادي أعضاء المؤتمر بدعم المنظمات من خلال توفير آليات ذلك الدعم وفقاً لرؤية تعزيز من استقلاليته، قائلًا: لقد ظل المؤتمر الشعبي العام يطور آليات دعمه باختلاف الأوجه المنظمات التنموي على دورها وبين تخصص هذه المنظمات من أي انحرافات في أنشطتها أو تحول بعضها إلى منابر حزبية وممارسة العمل الحزبي الضيق على حساب الأهداف التي أنشئت من أجل تحقيقها هذه المنظمات التي غدا لها دور كبير ومهم في الحياة العامة وعلاقة مباشرة في كل قضايا الوطن.

وأضاف رئيس دائرة المنظمات بالمؤتمر في ورقته: و ترجمته لنهج والنظام الديمقراطي وتمييزها، ووفر فضاءً ديمقراطياً حراً هيأ للمنظمات المجتمعية المدني أن تصبح في مقدمة القوى الفاعلة والمؤثرة في مسيرة البناء والتنمية الشاملة التي يشهدها وطننا اليمني والنظام السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية واحترام الحقوق والحريات تحت قيادتهم الحكيمه.

إننا ونحن نستعرض وتداول مسيرة التأسيس والبناء والتطور لحركة المجتمع المدني، ودورها التنموي والديمقراطي على مدار ٢٨ عاماً في عمر المؤتمر الشعبي العام، وبالزمن من أجواء التهيئة للحوار الوطني الشامل الذي يعتمد عليه، تصديداً للنهج الذي أرسيت قيمه وتقاليد- وإننا- لنحفظ بمسك يد ديمقراطي سياسي جماهيري، يستند إلى مبدأ الشراكة الوطنية الجماهيرية الذي أصبح حقيقة ساطعة، ليس أدل عليه من الوجود الفاعل والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني، التي تخطى مختلف قطاعات العمل والبناء والإنتاج، ومشاركتها الراهنة

في نهجها ترفيقاً إلى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر عبر ما فيها عن أصديق الثغاني والتبريكات بمناسبة مرور ٢٨ عاماً على تأسيس المؤتمر الشعبي العام، فيما يلي نصها: يسرنا نحن المشاركين والمشاركات في الندوة التثقيمية.. (دور المؤتمر الشعبي العام في تنمية المجتمع المدني) التي ينظمها القطاع التنظيمي للمؤتمر (دائرة الشؤون العامة) بالأمارة العامة، أن نرفع إلى فخامتكم أصدق الثغاني والتبريكات بمناسبة مرور ٢٨ عاماً على تأسيس المؤتمر الشعبي العام. وهي مسيرة حقق تنظيمنا السياسي الرائد فيها بقيادتكم الحكيمه مسيرة وطنية رائدة على مستوى التنمية والديمقراطية، حيث تأسس على قيم الحوار الوطني وتوسع قاعدة المشاركة الجماهيرية والشعبية، وساهم على امتداد مسيرته التنظيمية في وضع أسس المجتمع المدني وفي تطوير مؤسساته

■ هذا وكان المشاركون في أعمال الندوة قد رفحوا في نهجها ترفيقاً إلى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر عبر ما فيها عن أصديق الثغاني والتبريكات بمناسبة مرور ٢٨ عاماً على تأسيس المؤتمر الشعبي العام، فيما يلي نصها: يسرنا نحن المشاركين والمشاركات في الندوة التثقيمية.. (دور المؤتمر الشعبي العام في تنمية المجتمع المدني) التي ينظمها القطاع التنظيمي للمؤتمر (دائرة الشؤون العامة) بالأمارة العامة، أن نرفع إلى فخامتكم أصدق الثغاني والتبريكات بمناسبة مرور ٢٨ عاماً على تأسيس المؤتمر الشعبي العام. وهي مسيرة حقق تنظيمنا السياسي الرائد فيها بقيادتكم الحكيمه مسيرة وطنية رائدة على مستوى التنمية والديمقراطية، حيث تأسس على قيم الحوار الوطني وتوسع قاعدة المشاركة الجماهيرية والشعبية، وساهم على امتداد مسيرته التنظيمية في وضع أسس المجتمع المدني وفي تطوير مؤسساته

## إصابة البرلماني المؤتمري دغيش وعائلته بحادث سير بلحج

ومن ثم تلقيها من ثلاث إلى أربع مرات. وتعرض الدكتور عبدالباري دغيش عضو مجلس النواب عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وعائلته لحادث سير مروري بمنطقة صير بمديرية تبن محافظة لحج أثناء عودته من العاصمة صنعاء، متوجهاً لحفظه عدن جراء انزلاق سيارته في حفرة



## أدباء أبين يستنكرون جريمة الإرهابيين بجعار

■ دعا عدد من المثقفين والأدباء والكتاب في محافظة أبين كافة شرائح المجتمع وتكويناته إلى الاصطفاء وتوحيد كل جهود المواطنين والجهات الرسمية لمواجهة الأعمال الإرهابية التي تستهدف أمن واستقرار الوطن وحياة ومستقبل أبناؤه. مستنكرين في الوقت ذاته تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الأجهزة الأمنية التي تؤدي واجباتها ومهامها الوطنية من أجل أمن المواطنين وحفظ السكينة العامة. جاء ذلك في تصريح لصحيفة «الميثاق»، أدلى به الأستاذ محمد بن ناصر العولقي رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بمحافظة أبين عضو الأمانة العامة للاتحاد. وقال أن ما تقوم به العناصر الإرهابية من أعمال بشعة يتعدى الاعتداءات ولاقاً مطلقاً